

محافظة الإسكندرية

مديرية الإسكان والمرافق
الإدارة العامة للمباني

الاشتراطات الخاصة لعملية ترميم رأسي ساند كاربنر
مدة تنفيذ العملية / شهر (١٢) شهراً

- ١- تقصر الأعمال على مقاولين متخصصين في أعمال الترميم أو التدعيم الإنشائي أو الترميم والتدعيم الإنشائي معاً وذوى سابقة أعمال في مثل هذه النوعية من الأعمال لا نقل عن عميدين كحد أدنى على أن يقوم المقاول بتقديم الدليل على ذلك وعلى خبرته وفريقه ومعداته وإمكاناته إلخ كما يجب على المقاول أن يكون مقيداً في أي اتحاد أو نقابة لازمة في نوعية وفنة وشخص الأعمال المطلوبة وأن يقدم الدليل على ذلك .
- ٢- على المقاول قبل وضع الفنادق عمل زيارة للموقع لمعاينة الأعمال المطلوب تنفيذها معاينة نافية للجهالة ويعتبر تقديم العطاء إقرار من المقاول بذلك .
- ٣- للسادة مقدمي العطاءات الحق في طلب أي إيضاحات كتابة بشأن ما ورد بكراسة الشروط والمواصفات بداية من تاريخ النشر عن العملية على موقع بوابة التعاقدات العامة وبعد أقصى عشرة أيام قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة فتح المظاريف .
- ٤- يلتزم المقاول بجميع البنود الواردة بكراسة الشروط والمواصفات العامة والخاصة الصادرة من المديرية وتنفيذ الأعمال طبقاً لأصول الصناعة والمواصفات الفنية للأعمال المدرجة بذات الكراسة وتنفيذ كافة شروطها التي تعتبر جزءاً مكملاً للعقد .
- ٥- يجب أن يتم جميعاً اتفاقاً على تنفيذ الأعمال طبقاً للشروط الواردة بالكود المصري لتنفيذ كافة الأعمال .
- ٦- على المقاول تقديم عينة من كافة المهامات والأدوات المستخدمة في العمل وذلك لاعتمادها قبل البدء في التوريد والتنفيذ، على أن يصحب التقديم خطاب رسمي من المقاول يوضح الآتي :
 - رقم البدن بالمقاييس .
 - وصف دقيق وفي يشمل مواصفات العينة وجهة التوريد .
 - تقرير يوضح مدى مطابقة العينة أو المنتج للمواصفات الفنية الواردة بالتعاقد .
- ٧- يعتبر القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ الخاص بتنظيم التعاقدات ولوائح و القرارات المكملة له جزءاً مكملاً لشروط العطاء التي يخضع لها العقد والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية .
- ٨- يتم إعفاء المنشآت الصغيرة والمتأهله الصغر من نصف التأمين الابتدائي ومن نصف التأمين النهائي إذا كان المنتج الصناعي محل التعاقد مستوفياً لنسبة المكون الصناعي المصري وتترد القيمة المشار إليها عند تقديم تلك الشهادة . ((مادة رقم (٧) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥))

- ٩- يتحمل المقاول قيمة وشائق التأمين بكافة أنواعها (حريق - سرقة - المسئولية المدنية للمهندس والمقاول والجهة الإدارية) .
- ١٠- العمل في نطاق المناح من الاعتمادات المالية ولا يعتبر التمويل مبرر لتعطيل العمل .
- ١١- يجب على المقاول اتخاذ جميع الاحتياطات الالزام لضمان سلامة المنشآت والعقارات المجاورة وإذا حدث أي ضرر أو تلف بسبب هو فيه يكون ملزماً بإعادته إلى أصله وعلى حسابه وتحت مسئوليته .
- ١٢- على المقاول اتخاذ كافة الاحتياطات لتأمين الموقع والمحافظة على الأرواح والمتلكات .
- ١٣- يلزم على المقاول تعيين مهندس انشائي ذو خبرة لا تقل عن ١٠ سنوات لاعمال الترميم والتدعيم طبقاً للمادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وفي حالة تغيب المهندس يتم توقيع غرامة على المقاول قدرها مائة وخمسون جنيهاً يومياً .
- ١٤- على المقاول او الشركة مقدم العطاء ذكر صراحةً عما اذا كان اجمالي عطاء شامل او غير شامل ضريبة المبيعات وفي حالة عدم ذكر العبارة السابقة صراحةً سيعتبر ان الاسعار شاملة ضريبة المبيعات .
- ١٥- يجب على مقدم العطاء تجهيز سيارة أثناء سير العمل تكون تحت تصرف جهاز الإشراف وفي حالة عدم التنفيذ تكون الغرامة اليومية مائة وخمسون جنيهاً .
- ١٦- يحق للجنة البت استبعاد العطاء المقدم لاي من الاسباب الآتية :
- اذا كان العطاء بدون تأمين ابتدائي .
 - اذا لم يقدم العطاء بجميع مستنداته مستوى لجميع البيانات وموقعها عليها ومحتملة على جميع الصفحات .
 - اذا ثبت عدم كفاءة المقاول الفنية والمالية لهذه المناقصة .
 - اذا كان العطاء بأسعار مغالي فيها او غير متوازن او بشروط غير مقبولة او لاي اسباب اخرى تراها اللجنة .
- ١٧- يحق للادارة (مديرية الاسكان) قبول او رفض اي عطاء او رفض جميع العطاءات في اي وقت قبل إرسال التعاقد ودون تحمل اي مسئولية من قبل أصحاب العطاءات المتضررين او اي التزام من جانبها وذلك للصالح العام ويحق للادارة (مديرية الاسكان) عدم اخطار أصحاب العطاءات بأسباب الرفض .
- ١٨- على المقاول تقديم برنامج زمني للعملية ضمن المستندات المقدمة بالمطلوب الفني .
- ١٩- يتلزم المقاول بإخطار إدارة المناجم والمحاجر بالمحافظة فور إسناد العملية له بتاريخ بدايتها ونهايتها وكميات وأنواع مواد المحاجر المستخدمة بها وأسماء المحاجر المرخصة التي يتم التوريد منها وذلك بناء على الكتاب الوارد لمديرية الإسكان من إدارة المناجم والمحاجر والملحات بمحافظة الإسكندرية برقم ١٢٥٦ بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥ .
- ٢٠- يلزم على المقاول سداد مستحقات المحافظة للمواد المحجرية المستخدمة في حالة عدم تقديم ما يفيد مصدر هذه المواد المحجرية المستخدمة في العملية تختص من مستحقات المقاول لدى الجهة الإدارية (وذلك بناء على المذكورة المعروضة من مكتب المستشار القانوني على السيد الوزير المحافظ وتأشيره سيادته موافقة على الرأى) .
- ٢١- يتلزم المقاول عند صرف المستخلصات بموافقتنا بكتاب يفيد سداد مستحقات وحدة متابعة تشغيل العمالة الغير منتظمة طبقاً للقرار الوزاري رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٧ .

٢٢- على الشركات المتنافسة أن تقوم بتسجيل بياناتها على موقع بوابة المشتريات الحكومية وعنوانه www.Etenders.gov.eg وتلتزم الجهة الطارحة بمراجعة بيانات الشركة على الموقع الإلكتروني للبوابة وفي حالة صحتها يتم اعتمادها بما يمكنها من الاطلاع على نتائج البت الفنى والملى لها .

٢٣- بناءً على الخطاب الوارد للإدارة العامة للمباني من الإدارة المالية بمديرية الاسكان برقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٧ يلتزم مقدمي العطاءات في حالة اذا كانت العملية تزيد قيمتها التقديرية عن مليون جنيه ولا تتجاوز عشرة مليون جنيه بالاتى :

أ- أن يكون المكون الصناعي المصري المطلوب للمواصفات القياسية المعتمدة لا يقل عن ٤٠٪ من قيمة العرض المقدم .

ب- تقديم تعهداً بالا تقل قيمة المكون الصناعي المصري عن ٤٠٪ من اجمالي قيمة العقد .

ج- على المقاول الالتزام بتقديم شهادة بنسبة المكون الصناعي المصري السالف ذكرها صادرة من اتحاد الصناعات المصرية بعد اعتمادها من الهيئة العامة للتنمية الصناعية عند تنفيذ نسبة المكون الصناعي المصري المقررة في العقد .

د- الالتزام التام بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٥ الذي يتضمن عدم الشراء من المنتج المستورد في حالة وجود بديل محلي .

- سعر النسخة / - (فقط ورقة العام ٢٠١٨)

توقيع مقدم العطاء /

الاسم /